سلسلة منشورات ورسائل
العشيرة المحمدية

أصول الوصول

أدلة أهم معالم الصوفية الحقة

من صريح الكتاب وصحيح السنة

بقلم

فضيلة الإمام الرائد/ **محمد زكي إبراهيم**

رائد العشيرة المحمدية

المتوفى (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م)

قرأه واعتنى به

سعيد المندوه

الطبعة الخامسة

١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

الحمدلله رب العالمين حمدًا يليق بكماله وجلاله وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم صلاة دائمة في العالمين .

أما بعد ،

فهذه طبعة محققة ومصححة ومرتبة من كتاب أصول الوصول للسيد الرائد/ **محمد زكي إبراهيم** ﷺ وأرضاه وأسكنه فسيح جناته ، تُقدمها أمانة الدعوة بالعشيرة المحمدية بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل الإمام الرائد ، سائلة الله تعالى أن ينفع بِها وأن يجعلها في ميزان حسناته ، فهو نعم المولى ونعم النصير .

أمانة الدعوة بالعشيرة المحمدية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الخامسة

إِنَّ الْحَمْدَ للهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء :١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران :١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب :٧٠-٧١].

أما بعد، فإن للعلماء واجبا علينا أن نجلهم ونوقرهم ونتأدب بين أيديهم، ومن كمال تبجيلهم أن ننشر علمهم بعد وفاتهم حتى يستفيد الأحياء من هذا العلم، ويكتب لهم الأجر في قبورهم إلى يوم الدين لانتفاع الناس بهذا العلم.

وقد شرفت بالعمل على نشر كتاب أصول الوصول للإمام الرائد محمد زكي إبراهيم رضي الله عنه، وأود قبل أن أتحدث عن هذا العمل أن أذكر قصتي معه فقد تأخر هذا اللقاء عشرين عاما، ففي البداية كنت أقرأ في مجلة المسلم، ثم سمعت بعد ذلك أن للشيخ محمد زكي إبراهيم رحمه الله أسانيد في

الحديث والعلوم الشرعية، وقد كنت مشغولا آنذاك بجمع الإجازات العلمية ابتغاء أن يجمعني سند واحد مع حضرة المصطفىﷺ أولا، لأن السند من خصائص هذه الأمة المحمدية، وابتغاء التعلم ثانيا، ثم التماس البركة ودعاء المشايخ ثالثا، وطلبت من أحد الأصدقاء أن يأخذني إلى الشيخ رحمه الله، ولكنه شغل مرة وشغلت أنا الآخر مرة أخرىٰ، ثم طلبت منه مرة ثانية فأخبرني أن الشيخ مريض وظروفه لا تسمح بذلك، وبعد ذلك رحل الشيخ رحمه الله ورحل معه الأمل في لقائه، ثم شاء الله بعد ذلك وتشرفت بلقاء الدكتور محمد مهنا - متعه الله بالصحة والعافية - الذي أبدىٰ لي رغبته في أن أقوم بتصحيح بعض رسائل الشيخ رحمه الله، ثم وقع الاختيار بعد ذلك علىٰ كتاب أصول الوصول للسيد الرائد رحمه الله، وكنت في البداية أظنه رسالة صغيرة فإذا به كتاب كبير، سلك فيه الشيخ رحمه الله طريقة الفقهاء والمحدثين في التصنيف حيث يذكر الحكم الشرعي ومعه الدليل من الكتاب أو السنة أو غيرهما كما هو مقرر في علم أصول الفقه، مع فهم دقيق للمسائل الشرعية، وأدب رفيع في رده على المخالفين، وخلق عالٍ في تعليمه للمريدين، وبصيرة نيرة في الدعوة إلى الله حيث يطبق قوله تعالىٰ ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف :١٠٨].

وهذه الطريقة في التصنيف هي طريقة العلماء السابقين ممن كتب لهم القبول لدي جميع الطوائف حتى المخالفين لهم، ومن أشهر هؤلاء العلماء الإمام النووي رحمه الله، والحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، وغيرهم الكثير.

ولما تسلمت الكتاب قرأته عدة مرات لأتعرف على المؤلف رحمه الله، والموضوعات التي يعالجها، وكيفية معالجتها، فوجدت الكتاب ينم عن علم غزير إلا أني وجدت أمورا لم تَرُق لي منها: كثرة الأخطاء المطبعية - حيث إن الطبعات السابقة قد طبعت في ظروف خاصة لم يتمكن القائمون عليها بتصحيحها - وكان الكتاب في حاجة إلى إعادة التبويب أيضا، مما جعلني أسلك المنهج الذي يخدم الكتاب وتمثل في الآتي:

أ- قمت بتبويب الكتاب موضوعيا، حيث جمعت الأبحاث المختلفة في الموضوع الواحد مع بعضها حتى يتضح علم الشيخ رحمه الله الذي يتناسب مع جلالة قدره وسعة علمه، وحتى ينتفع بهذا العلم كما جاء في الحديث الشريف في صحيح مسلم (١٦٣١/ ١٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهﷺ قَالَ: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلاَّ مِنْ ثَلاَثَةٍ إِلاَّ مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ**». والشيخ رحمه الله قد ترك هذه الأشياء الثلاثة، فقد ترك الصدقة الجارية ممثلة في العشيرة المحمدية التي قام بتأسيسها، والعلم الذي ينتفع به الناس، والولد الصالح الذي يدعو له، بالإضافة إلى الكثير من المريدين والمحبين الذين ملأوا الأرض علما وفضلا، وقد رتبته كالآتي:

١- الذكر والأوراد.
٢- الخلوة.
٣- أهم النوافل عند الصوفية.
٤- اتخاذ الشيخ شريعة وطبيعة.
٥- أهل الله والعارفون والأولياء والأقطاب.

٦- قصة الخضر وموسى . ٧- الكرامات .

٨- البركة .

٩- مشروعية قراءة الفاتحة للأحياء والأموات .

١٠- الشرك والكفر والصلاة في المقابر .

١١- الوسيلة والتوسل .

١٢- المدح والبردة ودلائل الخيرات .

١٣- الإنشاد الصوفي . ١٤- المواكب الصوفية .

١٥- الموالد الصوفية . ١٦- مع السادة الشاذلية .

١٧- حكم تقبيل الأيدي وغيرها في شرع الله .

١٨- اتخاذ السبحة . ١٩- حكمة تعدد الطرق .

٢٠- من هم أهل السنة . ٢١- حول عبادة الرغبة والرهبة .

٢٢- آراء العلماء السابقين والمعاصرين في التصوف .

٢٣- الحديث الضعيف وموقف الصوفية منه .

٢٤- معلومات مبدئية عن الطريقة المحمدية .

٢٥- من كلام فضيلة الإمام الرائد رضي الله عنه .

ب- قمت بأعمال التحقيق والتصحيح المعتادة ، وتمثل ذلك في عزو الآيات

إلى المصحف الشريف مع تشكيلها، وتخريج الأحاديث الشريفة من مصادرها مع ضبطها أيضا قدر الإمكان، وتصحيح الأخطاء المطبعية واللغوية التي وقعت في الطبعات السابقة.

وفي النهاية لا يفوتني أن أشكر شباب أمانة الدعوة بالعشيرة المحمدية على كل ما بذلوه من جهد في سبيل إخراج هذا العمل على الوجه الْـمُرْضِي إن شاء الله، وأخص بالذكر صديقي الأخ محمد حسن الذي قام بمقابلة الكتاب معي وبعض الأعمال المساعدة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ومتقبلا، وأن يجعله في ميزان حسنات السيد الرائد ﷺ، وأن يجمعنا بحضرة المصطفى ﷺ وأوليائه الصالحين في مستقر رحمته، فهو وحده المسئول، والقبول لديه مأمول.

كتبه

سعيد المندوه

القاهرة في يوم الجمعة

٢٦ ربيع الآخر ١٤٢٦

الموافق ٣/ ٦/ ٢٠٠٥ م

مقدمة السيد الرائد رضي الله عنه

باسم الله حامدًا مصليًا داعيًا

مقدمة بالغة الأهمية

وبعد، فاستجابة لرغبات غير محدودة تلقيناها، وقيامًا بفرضية البيان ودفعًا للهجوم الموروث الْـمُؤَرَّثِ على السادة الصوفية وأهل الذكر- أهل الله – استخرنا الله في إصدار هذه الرسالة كمرجع قريب للصوفية الأبرار من صريح الكتاب وصحيح السنة.

ولقد تعمدنا - غالبًا- ألا نلجأ في استدلالاتنا إلى كلام السادة ومنطقهم الذوقي ما دمنا نخاطب - في الدرجة الأولى - إخواننا الذين ينكرون علينا ما نعاني من العبادة وما نمارس من أساليب الذكر، ويتهموننا مرةً بالتخريف، ومرة بالتبديع، وأخرى بالشرك، وثالثة بالكفر والزندقة والوثنية والفسوق والعصيان - في سطحية وسذاجة وجرأة ومجازفة ليس بينها وبين الاحتياط العلمي ولا الخط الأخلاقي أي نسبٍ – مع الأسف الشديد، فلعلها هي الحماقة بعينها إن لم تكن شيئًا آخر أعمى منها للعقل والقلب جميعًا.

وهل ترى في الوجود كله أحمق من رجل عرف شيئًا وغابت عنه أشياء، ثم يجلس في مجلس الحاكم بأمره يوزع مراسيم الزندقة والتبديع والإكفار والشرك والتفسيق والخرافة، كأنه وصيٌّ على الله، متخذًا من جهله حجةً على علم الناس، يجعل الجنة إقطاعًا خاصًّا به وبمن معه، لا يدخلها إلا من كان مظهرُهُ مظهرَهُ، ومحضرُهُ محضرَهُ، ومخبرُهُ مخبرَهُ.

إن هؤلاء الإخوة – غفرالله لهم - يزعمون أنهم ورثوا علم السنة وحدهم، ولا أحد غيرهم، ولو راجعوا الواقع لوجدوا أن أهل السنة بحقٍّ ليسوا غير الصوفية الصادقين، وأن رجال علم الحديث الذين يتلقطون فتات موائدهم ما منهم من رجل إلا وهو صوفي أو تلميذ لأستاذ صوفي أو في سنده إمام صوفي، أو من أصحاب الفضل عليه داعية صوفي لا محالة.

ولقد تركنا الحديث هنا عن المقامات الأخلاقية التي هي الركن الأول في التصوف مع العبادة، وكذلك المقامات الروحية التي هي ثمرة التعبد والأخلاق، فقد سبق إلى تفصيل ذلك ساداتنا من السلف كالإمام الهروي الصوفي، والشيخ ابن القيم السلفي شارح الهروي، والعلاَّمة ابن زروق الشاذلي، والإمام القشيري، والسهروردي، والمكي، والغزالي، والشعراني وغيرهم وغيرهم.

أما التصوف الجدلي القائم على التمنطق والفلسفة - وما هو منها - مما ينسب إلى أمثال الحلاَّج، والبسطامي، وابن عربي، والجيلي ونحوهم فقد أصبح جثة محنطة لا وجود له في حياة الصوفية إلا بمقدار العلم الخاص والبحث الأخص والتاريخ، وقد انتهى برجاله، فالحديث عنه حرث في الماء وكتابة على الهواء لأغراض قد تكون مشبوهة، أو هي كذلك في أكثر الأحيان.

أما موقفنا من هذا التصوف الجدلي فهو حسن الظن بالناس، فليس من أحد يجتهد ليدخل النار، أو ليكشف عورته عبر تواريخ المعرفة وتلاحق الأجيال.

ولهذا إن وجدنا لكلامهم تفسيرًا أو تأويلاً علميًّا مقبولاً أخذنا به لعلمنا بالتزامهم الرمز والإشارة وعمق العبارة، وإنْ ترجح عندنا أنه مدسوس عليهم - كما دُسَّ على المحدثين والفقهاء والمفسرين - قلنا بذلك ابتغاء وجه الله، وإلا توقفنا وفوضنا الأمر لعالم السر والنجوى حفاظًا على وحدة الأمة، وعدم شغلها بما يضر ولا ينفع، ومن حولها أهوال وأحداث مَنْ لم يهتم بِها أَثِمَ إثْمًا موبقًا لا يُجدي معه اعتذار.

إن أصحاب التصوف الجدلي قد أفضَوْا إلى ما قدموا، فالهجوم عليهم والاستئساد على رِمَمِهم - وهم لا يملكون الدفع عن أنفسهم - نوع من الجبن العلمي أو الهستيريا الثقافية، أو العمالة للمذاهب الرامية إلى التسلط والهيمنة على المسلمين باسم الدين.

اللهم غفرانك، وإليك المصير.

محمد زكي إبراهيم

تنبيهات تمهيدية

تنبيهات تمهيدية

أولًا: قال الإمام النووي: ينبغي لمن بلغه شيء من فضائل الأعمال - يعني السنن النبوية عادية كانت أو عبادية - أن يعمل به ولو مرة واحدة ليكون من أهله، ولا ينبغي أن يتركه مطلقًا، بل يأتي بما تيسر منه لقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه «**إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»(١). انتهى.

ثانيًا: وقال الإمام النووي: قال العلماءُ من المحدّثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويُستحبُّ العمل في الفضائل والترغيب والترهيب - أي في كل ما عدا العقائد والأحكام - بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعًا(٢). يعني مكذوبًا. انتهى.

قلنا: وبهذا أخذ الحافظ ابن الصلاح، وهو ما جاء عن أئمة الحديث من السلف كالثوري، وابن حنبل، وابن عيينة، وابن المبارك، وابن مهدي، وابن معين.

وقد بوب لذلك ابن عدي في الكامل، والخطيب في الكفاية(٣) وغيرهم.

---

(١) راجع الأذكار للنووي (١/ ١٩) والحديث أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧/ ٤١٢).

(٢) راجع الأذكار للنووي (١/ ١٩).

(٣) راجعه في الكفاية تحت باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال (ص ١٣٣-١٣٤) ونقل فيه قول الإمام أحمد: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكما ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد.

قلنا : وهاتان قاعدتان علميتان أصوليتان جليلتان كررناهما لأنه ينبغي استيعابُهما تمامًا، واستحضارهما دائمًا، فالحاجة إليهما موصولة، وإنني وإنْ كنت قد لاحظت - طوق جهدي - ألا أذكر هنا إلا الحديث الصحيح لذاته أو لغيره، أو الحسن لذاته أو لغيره إلا أنه قد يستوجب المقام التنبيه منعًا من التعالم .

ولنا بحث متكامل في أحكام الحديث الضعيف[1] نرجو مراجعته لمن شاء أن يستقيم، إذ الحديث الضعيف حديث لم تتم فيه كل أركان الصحة، أي أن فيه نصيبًا من الصحة، فهو غير المكذوب الذي لا صحة فيه .

ثالثًا : عندما نقدم هنا دراسة عن الذكر نكون قد أسقطنا من اعتبارنا هذه المبتدعات والمناكر والشعوذات والخزعبلات التي يسميها الممخرقون باسم الذكر ظلمًا وعدوانًا، فإننا نريد ذكر أهل العلم والأدب، لا ذكر أهل الجهل والخرافة، مهما ظاهروا وكاثروا وفاخروا، فالحلال بيِّنٌ والحرام بيِّنٌ .

(١) سيأتي بعد ذلك .